الاقتصاد الرقمي والتحولات في العلاقات التجارية الدولية: دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية

م. د اثير هاني حرز
الجامعة التقنية الوسطى
atheer.hani@mtu.edu.iq

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف تأثيرات الاقتصاد الرقمي على العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية من خلال دراسة تأثير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل. يتناول البحث التحولات الكبيرة التي أحدثتها هذه التقنيات في كيفية إدارة السياسات التجارية وتطوير الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية. من خلال تحليل بيانات حقيقية وتجارب دول مختلفة، يكشف البحث عن كيفية تأثير الرقمنة على كفاءة التجارة الداخلية، وتغيرات في سلاسل الإمداد الدولية، وتطور سياسات التجارة الإلكترونية. كما يعرض البحث كيفية استفادة الدول من التقنيات الحديثة لتعزيز استراتيجياتها التجارية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. في نهاية البحث، يتم تقديم توصيات لتحسين السياسات التجارية بما يتماشى مع التحولات الرقمية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وفعّال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، التحولات التكنولوجية، الذكاء الاصطناعي، التجارة الدولية.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤ /٨/١٨	**تاريخ القبول:** ٢٠٢٤ /٩/١٢	**تاريخ النشر:** ٢٠٢٤ /١٢/١

Digital Economy and Transformations in International Trade Relations: A Study of the Impact of New Technologies on Trade Policies

Assistant lecturer Atheer Hani Herez
Middle Central Technical
atheer.hani@mtu.edu.iq

Abstract:

This study seeks to explore the impact of the digital economy on international trade relations and trade policies by examining the impact of modern technologies such as artificial intelligence, big data, and blockchain. The research addresses the major transformations that these technologies have brought about in how trade policies are managed, and global economic strategies are developed through analyzing real data and experiences of different countries. It reveals how digitalization affects the efficiency of domestic trade, changes in international supply chains, and the development of e-commerce policies. The research also shows how countries can benefit from modern technologies to enhance their trade strategies and increase their competitiveness in global markets. Finally, recommendations are provided to improve trade policies in line with digital transformations to ensure sustainable and effective economic growth.

Keywords: Digital Economy, E-Commerce, Technological Transformations, Artificial Intelligence, International Trade.

المقدمة:

في العصر الحديث، أصبح الاقتصاد الرقمي القوة الدافعة الأساسية التي تشكل وتحرك العلاقات التجارية الدولية. لقد أحدثت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل ثورة حقيقية في المشهد الاقتصادي، مما أدى إلى إعادة تشكيل الطريقة التي تُدار بها السياسات التجارية والتفاعل بين الأسواق العالمية، والاقتصاد الرقمي لا يُعتبر مجرد تطوير تكنولوجي، بل هو تحول عميق يؤثر على كل جانب من جوانب الاقتصاد العالمي. فقد أدى إدخال الأنظمة الرقمية إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية، خفض التكاليف، وزيادة الشفافية، مما ساهم في تسريع النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول. في هذا السياق، أصبحت التجارة الإلكترونية قناة رئيسية للتوسع في الأسواق العالمية، مما أتاح للشركات فرصة للوصول إلى عملاء جدد وتعزيز صادراتها، وتعتبر هذه التحولات الرقمية عنصراً أساسياً في إعادة تعريف السياسات التجارية. حيث يتطلب من الحكومات وصناع القرار تعديل استراتيجياتهم لمواكبة هذه التغيرات، وضمان أن سياساتهم التجارية تواكب التطورات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، مثل التفاوت الرقمي وحماية البيانات، تبرز كعقبات يجب معالجتها لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في الأسواق الدولية، ويستعرض هذا البحث تأثير الاقتصاد الرقمي على العلاقات التجارية الدولية من خلال دراسة دور التقنيات الحديثة في تشكيل السياسات التجارية. كما يقدم التحليل لمجموعة من البيانات الاقتصادية والتقارير لدراسة كيفية تأثير هذه التحولات على كفاءة التجارة، نمو الشركات، وتعزيز الصادرات. سيتم استعراض كيفية استجابة الدول لهذه التغيرات الرقمية، والتحديات التي تواجهها، والفرص التي توفرها، ومن خلال فهم هذه الديناميكيات، يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤى قيمة حول كيفية تحسين السياسات التجارية في ظل التحولات الرقمية، وتعزيز الفوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال استراتيجيات فعالة ومبتكرة في الاقتصاد الرقمي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من تسليط الضوء على ضرورة التكيف مع الاقتصاد الرقمي في السياسات التجارية. في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة، يتعين على الدول تحديث سياساتها التجارية لضمان التنافسية والابتكار. كما يساهم البحث في تطوير السياسات التجارية بما يتوافق مع التحولات الرقمية، مما يساعد الدول على الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي.

اشكالية البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية في البحث في كيفية تأثير التقنيات الحديثة على العلاقات التجارية الدولية والسياسات المرتبطة بها. في عالم سريع التحول، يصبح من الضروري فهم كيف تؤثر هذه التقنيات على أسس التجارة العالمية وكيف تتكيف السياسات التجارية معها.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضيتين مفادها:

١. التحول نحو الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى تغييرات جذرية في السياسات التجارية الدولية.
٢. الدول التي تتبنى تقنيات حديثة في التجارة تحقق مكاسب أكبر في الأسواق العالمية.

منهجية البحث :

يتبع البحث منهجية تحليلية تعتمد على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة ويشمل جمع بيانات أولية من استبيانات والى بيانات ثانوية من تقارير اقتصادية وأبحاث أكاديمية، يتم تحليل البيانات الكمية باستخدام أدوات التحليل الإحصائي، بينما يتم دراسة البيانات النوعية عبر تحليل المحتوى وحالات دراسية يُبنى الإطار النظري على فهم تأثير الاقتصاد الرقمي على السياسات التجارية، ويُستخدم الإطار التحليلي لتقييم وتحليل النتائج، مما يؤدي إلى تقديم توصيات لتحسين السياسات التجارية وفقًا للتطورات الرقمية.

المبحث الاول : الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

١- مفهوم الاقتصاد الرقمي ومكوناته الأساسية

الاقتصاد الرقمي هو مصطلح يعبر عن التحول الجذري في الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية. هذا المفهوم يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت أو باستخدام التقنيات الرقمية الأخرى، مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل (البلوك تشين).

الاقتصاد الرقمي يمكن تعريفه على أنه النظام الاقتصادي الذي يرتكز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك. يشمل ذلك كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، وتقنيات التواصل الحديثة التي تعيد تشكيل العلاقات التجارية والاقتصادية، ومن مكونات الاقتصاد الرقمي الاساسية (البرغوثي ٢٠٢٠، ٤٥-٧٢):-

أ. **البنية التحتية التكنولوجية:** تشمل الشبكات الرقمية، الأجهزة المتصلة بالإنترنت، ومراكز البيانات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي. هذه البنية التحتية توفر الوسائل التي تمكن الشركات والأفراد من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الرقمية.

ب. **البيانات الضخمة:** تعد البيانات من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي، حيث يتم جمع وتحليل كميات هائلة من المعلومات لتحسين العمليات التجارية، اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة. البيانات الضخمة تسهم في فهم أعمق للسوق والمستهلكين.

ت. **التجارة الإلكترونية:** تشمل التجارة الإلكترونية كافة الأنشطة التجارية التي تتم عبر الإنترنت، من بيع المنتجات والخدمات إلى تقديم الدعم الفني والتسويق الرقمي. أصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي، مما يتيح للشركات الوصول إلى أسواق جديدة وتحسين كفاءة العمليات.

ث. **التقنيات الحديثة:** يشمل ذلك الذكاء الاصطناعي، الذي يسهم في تحسين العمليات التجارية من خلال الأتمتة والتحليل المتقدم، وسلسلة الكتل (البلوك تشين)، التي توفر طرقاً آمنة وشفافة لإدارة المعاملات. هذه التقنيات تعزز من كفاءة وشفافية الأنشطة الاقتصادية.

ج. **الخدمات الرقمية:** تشمل الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، التي تسهل العمليات المالية في الاقتصاد الرقمي. إضافة إلى ذلك، تساهم خدمات الحوسبة السحابية في توفير موارد الحوسبة على نطاق واسع وبأسعار معقولة للشركات من جميع الأحجام.

هذه المكونات تشكل مجتمعة الإطار الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي، وتساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتغيير ديناميكيات الأسواق العالمية.

٢- دور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل في الاقتصاد الرقمي

تلعب التقنيات الحديثة دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتطويره. من بين هذه التقنيات، يبرز الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل (البلوك تشين) كعناصر أساسية تسهم في إحداث تغييرات جذرية في الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها نحو الابتكار والكفاءة. (العيساوي ٢٠٢١، ١١٢-١٣٥).

أ. **الذكاء الاصطناعي (AI):** يعتمد الذكاء الاصطناعي على تقنيات تعلم الآلة والتحليل المتقدم للبيانات لتحسين كفاءة العمليات التجارية. على سبيل المثال، يمكن للخوارزميات الذكية تحليل سلوك العملاء لتخصيص العروض والإعلانات، مما يزيد من فعالية حملات التسويق الرقمي، وتسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة المهام الروتينية مثل خدمة العملاء، من خلال روبوتات الدردشة التي تتفاعل مع المستخدمين بكفاءة عالية، مما يوفر الوقت والموارد. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم الذكاء الاصطناعي في تخصيص المنتجات والخدمات بناءً على تفضيلات العملاء، مما يعزز من تجربة المستخدم ويزيد من ولاء العملاء، ويساعد الذكاء الاصطناعي الشركات في اتخاذ قرارات استراتيجية

مستندة إلى تحليل كميات ضخمة من البيانات، مما يمكّنها من التنبؤ بالاتجاهات السوقية وتطوير استراتيجيات مبتكرة تناسب التغيرات في السوق.

ب. **البيانات الضخمة (Big Data):** تمثل البيانات الضخمة مورداً حيوياً في الاقتصاد الرقمي، حيث يتم جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات من مصادر متعددة. هذا التحليل يمكن الشركات من فهم أعمق للسوق والمستهلكين، وتحديد الأنماط والاتجاهات التي كانت غير مرئية في السابق، وتمكن البيانات الضخمة الشركات من تخصيص خدماتها ومنتجاتها وفقاً لتفضيلات وسلوكيات العملاء. هذا التخصيص يزيد من رضا العملاء ويعزز من قدرتهم التنافسية في السوق، ومن خلال تحليل البيانات الضخمة، تستطيع الشركات تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، مثل إدارة سلاسل التوريد وتحديد المشكلات المحتملة قبل أن تتفاقم. هذا التحسين يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. Ministry of Commerce and Industry ٢٠٢٣).

ت. **سلسلة الكتل (Blockchain):** تعتبر سلسلة الكتل تقنية ثورية توفر مستويات عالية من الشفافية والأمان في إدارة المعاملات الرقمية. بفضل هيكلها اللامركزي، تتيح البلوك تشين توثيق المعاملات بشكل موثوق وآمن، مما يقلل من احتمالية التزوير ويعزز من ثقة الأطراف المعنية، وتساعد سلسلة الكتل في تبسيط العمليات التجارية الدولية من خلال تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالمعاملات. يمكن استخدام البلوك تشين في تسهيل العقود الذكية التي تنفذ تلقائياً عند استيفاء شروط معينة، مما يسهل التجارة بين الدول والشركات، وتساهم تقنية البلوك تشين في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول مالية للأفراد والشركات الذين لا يمتلكون حسابات بنكية تقليدية، مثل استخدام العملات الرقمية وتحويل الأموال عبر الحدود بطرق آمنة وسريعة.

٣- العلاقات التجارية الدولية

أ. تطور العلاقات التجارية الدولية

تطورت العلاقات التجارية الدولية عبر التاريخ نتيجة لتغيرات سياسية واقتصادية وتقنية هائلة، مما جعل التجارة الدولية عنصراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل العالمي. يمكن تتبع تطور هذه العلاقات من خلال عدة مراحل تاريخية (عبد الرحمن ٢٠١٩، ٨٩):-

١. التجارة التقليدية:

بدأت التجارة الدولية منذ العصور القديمة، حيث كانت التجارة تعتمد على التبادل المباشر للسلع بين الحضارات المختلفة عبر طرق مثل طريق الحرير وطريق التوابل. خلال هذه الفترة، كانت العلاقات التجارية محدودة بالجغرافيا والموارد الطبيعية المتاحة لكل منطقة، ومع اكتشاف العالم الجديد وفتح طرق بحرية جديدة في القرن الخامس عشر، بدأت العلاقات التجارية في التوسع بشكل كبير. أدت هذه الفترة

إلى ظهور مراكز تجارية جديدة وتبادل واسع للسلع مثل التوابل، المعادن الثمينة، والمنتجات الزراعية بين أوروبا، آسيا، وأمريكا.

٢. عصر الثورة الصناعية:

شهدت العلاقات التجارية الدولية نقلة نوعية مع بداية الثورة الصناعية، حيث أدت الابتكارات التكنولوجية مثل الآلات البخارية والسكك الحديدية إلى تسريع وتيرة الإنتاج وزيادة حجم التجارة. بدأت الدول الصناعية في تصدير المنتجات المصنعة واستيراد المواد الخام، مما أدى إلى نمو التجارة الدولية بشكل غير مسبوق، وبدأت الدول في توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية لتنظيم التجارة وتسهيل تبادل السلع والخدمات. خلال هذه الفترة، ظهرت الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية والقيود على الاستيراد، والتي أثرت على العلاقات التجارية بين الدول.

٣. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية، تأسست العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي سعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. كما أنشئت منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥، لتكون منصة لتنظيم التجارة الدولية وتقليل الحواجز التجارية، وشهدت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف مثل اتفاقية الجات (GATT) واتفاقية نافتا (NAFTA)، والتي سعت إلى تقليل التعريفات الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. ساهمت هذه الاتفاقيات في تعزيز العولمة الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الدولية.

٢. عصر العولمة والاقتصاد الرقمي:

مع انتشار العولمة وتطور التكنولوجيا الرقمية، أصبحت العلاقات التجارية الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً. أدى ظهور الإنترنت والتقنيات الحديثة إلى تسريع عملية تبادل السلع والخدمات، وجعل الأسواق العالمية أكثر تكاملاً وترابطاً. بدأت الشركات في العمل عبر الحدود بشكل أسهل، وزادت التجارة الإلكترونية من حجم التبادل التجاري بين الدول، وفي الوقت نفسه، شهد العالم تحولات جيوسياسية أثرت على العلاقات التجارية، مثل الصعود الاقتصادي للصين ودول شرق آسيا، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة مثل الاتحاد الأوروبي. هذه التحولات أدت إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية وإقامة شراكات اقتصادية جديدة.

٣. المرحلة الحالية:

تواجه العلاقات التجارية الدولية في الوقت الحالي تحديات جديدة مثل الحمائية التجارية، الأزمات المالية العالمية، والأوبئة مثل جائحة كورونا. هذه التحديات أثرت بشكل كبير على التجارة العالمية وأدت إلى تغييرات في السياسات التجارية للدول، ومع تقدم الاقتصاد الرقمي، أصبحت التقنيات مثل التجارة

الإلكترونية، العملات الرقمية، وسلسلة الكتل عوامل مؤثرة في إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية. تساعد هذه التقنيات في تسهيل التبادل التجاري وتقليل التكاليف وزيادة الشفافية.

ب. تأثير العولمة والاقتصاد الرقمي على التجارة الدولية.

العولمة والاقتصاد الرقمي هما من أهم القوى الدافعة التي أعادت تشكيل التجارة الدولية في العقود الأخيرة. كلاهما أسهم في تغيير طبيعة الأسواق العالمية، طريقة تبادل السلع والخدمات، ودور الشركات والدول في النظام الاقتصادي العالمي (الجواهري ٢٠٢٠، ٢٧).

١. تأثير العولمة على التجارة الدولية:

أ. توسيع الأسواق العالمية:

أدت العولمة إلى تكامل الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد، مما سمح بزيادة كبيرة في تدفق السلع، الخدمات، ورأس المال عبر الحدود. هذا التوسع في الأسواق العالمية جعل من الممكن للشركات الوصول إلى مستهلكين جدد في دول مختلفة، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي.

ب. تحرير التجارة وتقليل الحواجز التجارية:

أحد أهم جوانب العولمة هو تحرير التجارة الدولية من خلال تقليل التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية. اتفاقيات التجارة الحرة مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقيات التجارة الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا (NAFTA) ساعدت في تسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

ت. انتشار الشركات متعددة الجنسيات:

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات لاعبين رئيسيين في التجارة الدولية، حيث تنقل إنتاجها واستثماراتها عبر البلدان المختلفة لتحقيق الاستفادة القصوى من التكاليف المنخفضة والموارد المتاحة. هذا ساهم في تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود.

ث. تأثير على سلاسل التوريد العالمية:

العولمة ساهمت في تطوير سلاسل توريد عالمية معقدة، حيث يتم إنتاج الأجزاء والمكونات في بلدان مختلفة ثم تجمع في بلد واحد. هذا التحول أدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والشركات وجعل التجارة الدولية أكثر تعقيداً وتداخلاً.

٢. تأثير الاقتصاد الرقمي على التجارة الدولية:

أ. تسريع عمليات التجارة:

ساعد الاقتصاد الرقمي في تسريع عمليات التجارة الدولية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، التي تسمح للشركات بالتعامل مباشرة مع المستهلكين في جميع أنحاء العالم دون الحاجة إلى وسطاء. هذا أدى إلى زيادة الكفاءة وتقليل تكاليف المعاملات.

ب. توسيع نطاق التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي، مما سمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالدخول إلى الأسواق العالمية بسهولة. هذا أدى إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتنوع السلع والخدمات المتاحة على المستوى العالمي(Brynjolfsson& McElheran 2016, 23-48) .

ج. تحسين إدارة سلاسل التوريد:

تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة تساعد الشركات في تحسين إدارة سلاسل التوريد من خلال توفير معلومات دقيقة في الوقت الحقيقي عن المخزون، الطلب، والشحنات. هذا يسهم في تقليل التأخيرات وزيادة الكفاءة في العمليات اللوجستية.

ح. التحولات في نماذج الأعمال:

الاقتصاد الرقمي أدى إلى ظهور نماذج أعمال جديدة تعتمد على التكنولوجيا مثل الخدمات السحابية، العمل عن بعد، وتطبيقات الاقتصاد التشاركي. هذه التحولات غيرت طريقة تقديم الخدمات والمنتجات على المستوى الدولي وأدت إلى ظهور قطاعات جديدة في التجارة الدولية.

خ. تعزيز الشفافية والأمان:

استخدام تقنيات مثل سلسلة الكتل (Block chain) ساهم في زيادة الشفافية والأمان في المعاملات التجارية الدولية. هذه التقنيات تتيح توثيق المعاملات بطريقة لا مركزية، مما يقلل من فرص الاحتيال ويعزز من الثقة بين الأطراف التجارية.

د. تقليل الفجوة الرقمية:

مع انتشار التكنولوجيا الرقمية، بدأت العديد من الدول النامية في الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي للدخول إلى الأسواق العالمية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية بين الدول المتقدمة والنامية، مما يؤثر على قدرات بعض الدول على الاستفادة الكاملة من التجارة الدولية في ظل الاقتصاد الرقمي(زيدون ٢٠٢٠، ٧٥-٩٢).

٤- السياسات التجارية في ظل الاقتصاد الرقمي

أ. مراجعة السياسات التجارية التقليدية

السياسات التجارية التقليدية كانت تعتمد بشكل كبير على تنظيم التبادل التجاري بين الدول من خلال مجموعة من الأدوات والتدابير التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية، تعزيز الصادرات، وإدارة تدفق الواردات. ومع ظهور الاقتصاد الرقمي، أصبح من الضروري مراجعة هذه السياسات وفهم مدى ملاءمتها في السياق الجديد الذي فرضته التكنولوجيا الرقمية.

أولاً: الأدوات التقليدية للسياسات التجارية:

١. **التعريفات الجمركية:** التعريفات الجمركية هي ضرائب تفرض على السلع المستوردة بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية وزيادة إيرادات الدولة، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، أصبحت الخدمات الرقمية تشكل جزءاً كبيراً من التجارة العالمية، مثل البرمجيات والخدمات السحابية. هذه الخدمات غالباً ما تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، مما يجعل من الصعب تطبيق التعريفات الجمركية عليها بالطريقة التقليدية.
٢. **الحصص الاستيرادية:** الحصص الاستيرادية هي قيود كمية تفرض على حجم السلع المستوردة، بهدف حماية الصناعات المحلية من الإغراق أو المنافسة المفرطة، وفي عالم التجارة الإلكترونية، يمكن تجاوز هذه الحصص بسهولة عبر الإنترنت. على سبيل المثال، يمكن شراء المنتجات مباشرة من مواقع إلكترونية خارجية، مما يجعل هذه الحصص أقل فعالية في حماية الأسواق المحلية.
٣. **القيود غير الجمركية:** تشمل القيود غير الجمركية مجموعة من الإجراءات مثل المعايير الفنية، ومتطلبات السلامة، وإجراءات الترخيص، التي تهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية وضمان جودة المنتجات، والقيود غير الجمركية قد تواجه تحديات في تطبيقها على السلع والخدمات الرقمية. على سبيل المثال، كيفية تطبيق معايير السلامة والجودة على البرمجيات أو المحتوى الرقمي الذي يتم استيراده عبر الإنترنت يمكن أن يكون معقداً.

ثانياً:السياسات التجارية الداعمة للصناعات المحلية:

١. **الدعم والإعانات: تقدم الحكومات دعماً وإعانات للصناعات المحلية من خلال تخفيضات ضريبية، منح، أو دعم مباشر لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وفي عصر الاقتصاد الرقمي، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تمتلك مقرات في دول متعددة، مما يجعل من الصعب تحديد الكيانات المستحقة للدعم، وبالتالي تقليل فعالية هذه السياسات.**
٢. **تشجيع الصادرات:** السياسات التي تهدف إلى تعزيز الصادرات تشمل توفير حوافز مالية، تسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ودعم الشركات في الترويج لمنتجاتها عالمياً، وبينما كانت هذه

السياسات فعالة في الاقتصاد التقليدي، يواجه الاقتصاد الرقمي تحديات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية، تسعير الخدمات الرقمية، وضمان المنافسة العادلة في الأسواق الرقمية العالمية.

ثالثاً: المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

١. **الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة:** الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة تهدف إلى تقليل الحواجز التجارية بين الدول وتعزيز التجارة الحرة. هذه الاتفاقيات قد تشمل تخفيض التعريفات الجمركية، تسهيل الإجراءات الجمركية، وحماية الاستثمارات، ويجب مراجعة هذه الاتفاقيات للتأكد من أنها تشمل السلع والخدمات الرقمية، حيث أن العديد من الاتفاقيات الحالية قد لا تغطي التحديات الجديدة التي تفرضها التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية العابرة للحدود (World Bank 2022).

٢. **حماية حقوق الملكية الفكرية:** حقوق الملكية الفكرية تشمل براءات الاختراع، العلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر. حماية هذه الحقوق تعد جزءاً مهماً من السياسات التجارية لضمان منافسة عادلة وتشجيع الابتكار، وفي الاقتصاد الرقمي، يصبح من الصعب تنفيذ وحماية حقوق الملكية الفكرية نظراً لسهولة الوصول إلى المنتجات الرقمية وإعادة توزيعها. هذا يتطلب تحديث التشريعات والتعاون الدولي لمكافحة القرصنة الرقمية وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

التحديات والفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي للسياسات التجارية:

يقدم الاقتصاد الرقمي مجموعة من التحديات والفرص للسياسات التجارية التي تتطلب إعادة التفكير والتكيف. التكنولوجيا الرقمية تؤثر على كل جوانب التجارة الدولية، من طرق التبادل التجاري إلى استراتيجيات السياسات التجارية. إليك أبرز التحديات والفرص التي يفرضها الاقتصاد الرقمي (سليمان ٢٠٢١، ٥٣-٧٠):-

❖ **التحديات:**

١. **تعقيد تنظيم التجارة الإلكترونية:** التجارة الإلكترونية تتجاوز الحدود الوطنية مما يصعب على الحكومات تنظيمها بشكل فعال. القوانين واللوائح التي تنطبق على التجارة التقليدية قد لا تكون ملائمة للمعاملات الرقمية العابرة للحدود. هذا يتطلب تحديث التشريعات لتشمل السلع والخدمات الرقمية، وضمان وجود أطر تنظيمية تتماشى مع التطورات التكنولوجية.

٢. **حماية البيانات والخصوصية:** مع زيادة استخدام البيانات في التجارة الرقمية، يصبح حماية البيانات الشخصية وحمايتها من الانتهاكات أمراً حاسماً. قوانين حماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي تفرض قيوداً على كيفية جمع واستخدام

البيانات، وتبرز الحاجة إلى تطوير سياسات تجارية تتضمن حماية البيانات والخصوصية، مما يتطلب التعاون الدولي وتطوير استراتيجيات قوية لمواجهة التهديدات الرقمية.

٣. **قضايا حقوق الملكية الفكرية:** حقوق الملكية الفكرية (IP) مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر تواجه تحديات في العصر الرقمي، حيث يمكن نسخ وتوزيع المحتوى الرقمي بسهولة عبر الإنترنت، ويتطلب الأمر تحديث الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة القرصنة وانتهاك حقوق النشر.
٤. **الفجوة الرقمية بين الدول:** هناك فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والإنترنت. هذه الفجوة يمكن أن تؤدي إلى تفاوت في الاستفادة من فرص التجارة الرقمية، و يتطلب معالجة هذه الفجوة جهوداً لتمكين الدول النامية من الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، مما يساهم في تحقيق تكافؤ الفرص في التجارة الدولية.
٥. **التحديات في تطبيق التعريفات الجمركية:** التعريفات الجمركية التي كانت فعالة في تنظيم التجارة التقليدية قد لا تكون قابلة للتطبيق على السلع والخدمات الرقمية، مثل البرمجيات والخدمات السحابية، وقد يتطلب الأمر استراتيجيات جديدة لتصميم سياسات تجارية تتعامل مع هذه التحديات وتدعم تحقيق التوازن بين حماية الصناعات المحلية وتعزيز التجارة الرقمية.

❖ **الفرص:**

١. **توسيع الأسواق العالمية:** الاقتصاد الرقمي يتيح للشركات الوصول إلى أسواق عالمية جديدة من خلال التجارة الإلكترونية. الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الآن تسويق منتجاتها وخدماتها عالميًا بطرق أكثر فعالية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق العالمية يعزز من نمو الشركات ويوفر فرصاً جديدة للتوسع التجاري وزيادة الإيرادات (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ٢٠٢٢).
٢. **تحسين كفاءة سلاسل التوريد:** تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة تساعد الشركات في تحسين إدارة سلاسل التوريد، من خلال توفير معلومات دقيقة في الوقت الحقيقي حول المخزون والشحنات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين الكفاءة، وتسريع دورة التوريد، مما يعزز من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
٣. **تطوير نماذج الأعمال الجديدة:** الاقتصاد الرقمي يتيح تطوير نماذج أعمال جديدة مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات السحابية، والاقتصاد التشاركي. هذه النماذج يمكن أن توفر طرقاً جديدة للتفاعل مع العملاء وتحقيق الإيرادات، وتطوير نماذج أعمال مبتكرة يمكن أن يفتح أبواباً جديدة للنمو ويوفر فرصاً تجارية لم تكن متاحة من قبل.

٤. **تعزيز الشفافية والأمان:** تقنيات مثل سلسلة الكتل (Block chain) تعزز من الشفافية والأمان في المعاملات التجارية من خلال توفير سجل غير قابل للتغيير للمعاملات، وهذه التقنيات تعزز من الثقة بين الأطراف التجارية وتقلل من احتمالية الاحتيال والتزوير، مما يحسن بيئة التجارة الدولية.

٥. **تحسين تجربة العملاء:** استخدام التكنولوجيا الرقمية يتيح تخصيص تجربة العملاء بشكل أفضل من خلال تحليل البيانات وفهم سلوكياتهم وتفضيلاتهم، وتحسين تجربة العملاء يعزز من ولاء العملاء ويزيد من فرص النجاح التجاري على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني: تحليل التحولات في العلاقات التجارية الدولية

أولاً: الاقتصاد الرقمي وديناميكيات السوق

١. تأثير التقنيات الحديثة على أسواق السلع والخدمات

الاقتصاد الرقمي قد أحدث تحولات كبيرة في كيفية عمل أسواق السلع والخدمات، وذلك بفضل التقدم في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. هذه التقنيات قد غيرت جذرياً ديناميكيات السوق وأساليب التفاعل بين الشركات والمستهلكين. فيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لتأثير هذه التقنيات (Tapscott ٢٠١٦) :-

أ- تحسين كفاءة الإنتاج والتوزيع:

- **الذكاء الاصطناعي:** الذكاء الاصطناعي (AI) يلعب دوراً أساسياً في تحسين كفاءة الإنتاج والتوزيع. يمكن أن يستخدم في تحليل البيانات لتحسين استراتيجيات الإنتاج، التنبؤ بالطلب، وإدارة المخزون بشكل أكثر فعالية، ويساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التصنيع من خلال الأتمتة الذكية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من سرعة وفعالية عمليات الإنتاج والتوزيع.
- **إنترنت الأشياء (IoT):** يشير إلى شبكة من الأجهزة المتصلة التي تجمع وتبادل البيانات. في سياق الأسواق، يمكن استخدامه لمراقبة الحالة والتشغيل للأجهزة والمعدات بشكل لحظي، ويعزز إنترنت الأشياء من القدرة على مراقبة وإدارة سلاسل التوريد بشكل أكثر دقة، مما يؤدي إلى تحسين إدارة المخزون وتقليل الفاقد وزيادة الشفافية في سلسلة الإمداد.

ب- تحويل نماذج الأعمال:

- **التجارة الإلكترونية:** تتيح للشركات بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، مما يوفر وصولاً عالمياً دون الحاجة إلى وجود فعلي في الأسواق المحلية، وأحدثت التجارة الإلكترونية تحولاً في كيفية

شراء وبيع السلع والخدمات، حيث توفر للمستهلكين تجربة تسوق مرنة وسريعة، بينما تمكن الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة دون حدود جغرافية.

- **نماذج الأعمال القائمة على الاشتراك:** تسمح للمستهلكين بدفع رسوم دورية للوصول إلى السلع أو الخدمات، مثل خدمات البث الرقمي والبرامج السحابية، وتعزز هذه النماذج من الاستقرار المالي للشركات من خلال توفير دخل ثابت، وتقدم للمستهلكين تجربة مستمرة ومحدثة للمنتجات والخدمات.

ت- تعزيز تجربة المستهلك:

- **البيانات الضخمة:** تشير إلى معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات لتقديم رؤى حول سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم، وتمكّن البيانات الضخمة الشركات من تخصيص العروض والتسويق بشكل أفضل، مما يؤدي إلى تحسين تجربة المستهلك من خلال تقديم عروض وخدمات مخصصة وملائمة لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم الفردية.
- **الواقع الافتراضي والواقع المعزز:** تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) توفر تجارب تفاعلية للمستهلكين، سواء عبر التصفح الافتراضي للمنتجات أو من خلال التطبيقات التي تدعم تفاعل المستهلك مع المنتجات بشكل مباشر، وتعزز هذه التقنيات من تجربة التسوق، مما يسهم في زيادة تفاعل المستهلكين مع العلامات التجارية ورفع مستوى رضاهم (Brynjolfsson& McElheran 2016).

ث- تسريع الابتكار في الخدمات:

- **الخدمات السحابية:** الخدمات السحابية تقدم البنية التحتية والتطبيقات عبر الإنترنت بدلاً من الاستثمار في بنية تحتية محلية، وتسهم في تسريع الابتكار من خلال توفير أدوات وموارد مرنة للشركات، مما يسمح لها بالتركيز على تطوير الخدمات والمنتجات بدلاً من إدارة الأنظمة التقنية.
- **تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات:** مثل المساعدات الشخصية الرقمية (مثل سيري وأليكسا) تقدم دعمًا فوريًا ومخصصًا للمستخدمين، وتعزز من جودة الخدمة المقدمة للمستهلكين، مما يؤدي إلى تحسين تجربة المستخدم وزيادة الولاء للعلامات التجارية.

التقنيات الحديثة قد أعادت تشكيل ديناميكيات الأسواق بشكل كبير، من خلال تحسين الكفاءة، تحويل نماذج الأعمال، وتعزيز تجربة المستهلك. هذه التحولات توفر للشركات فرصاً كبيرة للنمو والابتكار، بينما تفرض أيضاً تحديات جديدة في كيفية التعامل مع البيانات والتقنيات المتقدمة.

١- التحولات في سلاسل الإمداد الدولية بسبب الاقتصاد الرقمي

أحدث الاقتصاد الرقمي تحولاً جذرياً في سلاسل الإمداد الدولية، حيث أضاف بُعداً جديداً لإدارة وتنسيق عمليات التوريد من خلال التقنيات الحديثة. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، أصبحت سلاسل الإمداد أكثر تعقيداً ومرونة، مما يعكس تأثيرات واضحة على كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد.(Kumar & Kim 2019)

أ. **تعزيز الشفافية والكفاءة:** التقنيات الرقمية مثل إنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة توفر رؤية شاملة ودقيقة في الوقت الحقيقي حول كل خطوة في سلسلة الإمداد. بفضل أجهزة الاستشعار المتصلة، يمكن تتبع حالة المنتجات وموقعها بدقة، مما يعزز الشفافية ويساعد في تحسين إدارة المخزون. هذه الرؤية الشاملة تمكن الشركات من التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية وتخطيط الإنتاج بشكل أفضل، مما يقلل من الفاقد ويزيد من كفاءة العمليات.

ب. **تحسين إدارة المخزون:** مع ظهور أدوات التحليل المتقدمة والذكاء الاصطناعي، أصبحت الشركات قادرة على تحسين استراتيجيات إدارة المخزون. تقنيات التنبؤ بالطلب المبنية على تحليل البيانات الضخمة تتيح للشركات التنبؤ بشكل أكثر دقة بالطلب المستقبلي، مما يساعد في تقليل الفائض أو النقص في المخزون. هذا يؤدي إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالتخزين والتوزيع ويعزز القدرة على الاستجابة السريعة لتغيرات السوق(Porter 2020, 56-63) .

ت. **تسريع التوريد والتوزيع:** التجارة الإلكترونية والنقل الرقمي قد سرّعوا من عملية التوريد والتوزيع بشكل كبير. من خلال منصات التجارة الإلكترونية، يمكن تنفيذ المعاملات التجارية بسرعة أكبر وبكفاءة أعلى، مما يساهم في تسريع التوريد وتقصير أوقات التسليم. كما أن تحسينات في تكنولوجيا الشحن والتوزيع مثل الطائرات بدون طيار والمركبات الذاتية القيادة تسهم في تسريع عمليات التوصيل وتقليل الأوقات الزمنية اللازمة لنقل المنتجات إلى المستهلكين.

ث. **توسيع نطاق الشبكات اللوجستية:** الاقتصاد الرقمي قد ساهم في توسيع نطاق الشبكات اللوجستية، مما يسمح للشركات بالوصول إلى أسواق جديدة بشكل أكثر فعالية. من خلال التعاون الرقمي بين الشركات ومزودي الخدمات اللوجستية، يمكن تحسين تنسيق العمليات وتوسيع الشبكات العالمية. هذه الشبكات الموسعة توفر مرونة أكبر في التعامل مع التحديات اللوجستية وتساعد الشركات على التوسع في أسواق جديدة بدون الحاجة إلى بنية تحتية مادية كبيرة.

ج. **تحسين إدارة العلاقات مع الموردين والعملاء:** التقنيات الرقمية تعزز من القدرة على إدارة العلاقات مع الموردين والعملاء بشكل أكثر فعالية. أنظمة إدارة سلسلة الإمداد التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات توفر أدوات للتواصل والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، مما يعزز من الشفافية

والتعاون. هذا يعزز قدرة الشركات على تحقيق التوافق بين الموردين والعملاء، مما يؤدي إلى تحسين الجودة والخدمات المقدمة وتعزيز العلاقة بين جميع الأطراف.

ح. **إدارة المخاطر والمرونة:** في ظل التحديات غير المتوقعة مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، يوفر الاقتصاد الرقمي أدوات لتحسين إدارة المخاطر والمرونة في سلاسل الإمداد. الأنظمة الرقمية تسمح بتتبع وتحليل البيانات بشكل سريع، مما يساعد الشركات على تحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها بفعالية. كذلك، توفر هذه الأدوات القدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة في الطلب أو العرض، مما يعزز قدرة الشركات على الاستجابة للتحديات والتهديدات.

الاقتصاد الرقمي قد أحدث تغييرات عميقة في سلاسل الإمداد الدولية، من خلال تحسين الشفافية والكفاءة، وتعزيز إدارة المخزون، وتسريع التوريد والتوزيع. كما ساعد في توسيع نطاق الشبكات اللوجستية وتحسين إدارة العلاقات مع الموردين والعملاء. هذه التحولات تجعل سلاسل الإمداد أكثر مرونة واستجابة للتغيرات، مما يعزز قدرة الشركات على التكيف والنمو في بيئة تجارية عالمية تتسم بالتغيير المستمر (Porter 2020, 56-63).

تأثير الاقتصاد الرقمي على الدول النامية والمتقدمة

أ. دراسة الفروق في التأقلم مع الاقتصاد الرقمي بين الدول النامية والمتقدمة

تتمتع الدول النامية والمتقدمة بمستويات متفاوتة من الاستعداد والقدرة على التكيف مع الاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى اختلافات واضحة في كيفية تأثير هذا التحول على كل منها. تتأثر الدول النامية والدول المتقدمة بطرق مختلفة بسبب تباين البنى التحتية، الموارد، والسياسات التي تمتلكها كل منها. وفيما يلي تحليل الفروق الرئيسية بينهما:

١. البنية التحتية التقنية:

أ. **الدول المتقدمة:** الدول المتقدمة غالباً ما تتمتع ببنية تحتية متطورة تتيح لها الاستفادة بشكل كامل من تقنيات الاقتصاد الرقمي. تشمل هذه البنية التحتية شبكات إنترنت عالية السرعة، مراكز بيانات حديثة، وأنظمة اتصالات متقدمة، وتتيح هذه البنية التحتية للدول المتقدمة تبني التكنولوجيا الرقمية بسهولة، مما يعزز من قدرة الشركات على الابتكار والتوسع في الأسواق العالمية. كما تسهم في تحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة وتوفير تجارب أفضل للمستهلكين.

ب. **الدول النامية:** في المقابل، تعاني الدول النامية من ضعف في البنية التحتية التقنية، مثل عدم توفر الإنترنت عالي السرعة أو نقص في مراكز البيانات المتطورة، وهذا الافتقار إلى البنية

التحتية المناسبة يحد من قدرة هذه الدول على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، مما يؤثر سلباً على قدرتها على جذب الاستثمارات الرقمية وتطوير قطاع التكنولوجيا.

٢. الوصول إلى التكنولوجيا والموارد:

أ. **الدول المتقدمة:** الدول المتقدمة تمتلك موارد مالية وبشرية كبيرة تمكنها من الاستثمار في أحدث التقنيات وتطوير قدرات التكنولوجيا الرقمية، وتمكن هذه الموارد الدول المتقدمة من التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الابتكار والنمو الاقتصادي. كما أن الوصول السهل إلى التكنولوجيا المتقدمة يساعد في تحسين إنتاجية العمل وزيادة الكفاءة.

ب. **الدول النامية:** تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في الوصول إلى التكنولوجيا والموارد، مما يعوق قدرتها على الاستثمار في الحلول الرقمية وتطوير البنية التحتية، ويحد هذا النقص في الموارد من قدرة الدول النامية على تبني التكنولوجيا الرقمية وتطوير قطاعاتها الاقتصادية بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخير نموها في ظل الاقتصاد الرقمي (IMF 2023).

٣. التطوير المؤسسي والتنظيمي:

أ. **الدول المتقدمة:** الدول المتقدمة غالباً ما تمتلك نظم تنظيمية وتشريعية متطورة تدعم الابتكار الرقمي وتوفر حماية فعالة للحقوق الرقمية، وتسهم هذه النظم في توفير بيئة مواتية للنمو الرقمي، حيث تشجع على الابتكار وتدعم الشركات في التوسع والنمو ضمن الأسواق الرقمية العالمية. كما توفر هذه النظم حماية لحقوق الملكية الفكرية والبيانات الشخصية.

ب. **الدول النامية:** قد تواجه الدول النامية نقصاً في الأطر التنظيمية والتشريعية التي تدعم الاقتصاد الرقمي، مما قد يؤدي إلى بيئة أقل استقراراً وأقل جاذبية للاستثمارات، وهذا النقص في التشريعات يعرقل النمو الرقمي ويزيد من المخاطر المرتبطة بالأمن الرقمي وحماية البيانات، مما يؤثر سلباً على قدرة هذه الدول على جذب الاستثمارات وتنمية قطاع التكنولوجيا.

٤. الفجوة في المهارات والمعرفة:

أ. **الدول المتقدمة:** الدول المتقدمة تستفيد من مستوى عالٍ من التعليم والتدريب في مجالات التكنولوجيا الرقمية، مما يعزز قدرتها على الابتكار والتكيف مع التحولات الرقمية، وتوفر هذه المهارات المتقدمة قاعدة قوية لدعم التطور الرقمي والنمو الاقتصادي، مما يساعد في تحقيق تفوق تقني وتنافسي على الصعيدين المحلي والعالمي.

ب. **الدول النامية:** تعاني الدول النامية من فجوات في المهارات والمعرفة التقنية، حيث يكون هناك نقص في التدريب والتعليم المتقدم في مجالات التكنولوجيا الرقمية، ويؤدي هذا النقص إلى تقليص

قدرة الأفراد والشركات على التكيف مع الاقتصاد الرقمي وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات السوق الرقمي العالمي، مما يعيق النمو والابتكار في هذا القطاع (Deloitte 2022).

تظهر الفروق بين الدول النامية والمتقدمة في التأقلم مع الاقتصاد الرقمي بوضوح من خلال الاختلافات في البنية التحتية، الوصول إلى التكنولوجيا، التطوير المؤسسي والتنظيمي، والفجوة في المهارات والمعرفة. بينما تمتلك الدول المتقدمة مزايا واضحة تسهم في تعزيز قدرتها على الاستفادة من التحولات الرقمية، تواجه الدول النامية تحديات كبيرة قد تعوق نموها في هذا المجال. فهم هذه الفروق يمكن أن يساعد في توجيه السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم الدول النامية في تجاوز العقبات وتحقيق أقصى استفادة من الاقتصاد الرقمي.

ب. فرص وتحديات الدول النامية في ظل الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يقدم للدول النامية مجموعة من الفرص الكبيرة التي يمكن أن تساهم في تعزيز نموها الاقتصادي وتحسين جودة حياة شعوبها. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع أيضًا تحديات متعددة تؤثر على مدى استفادة هذه الدول من التحولات الرقمية. في ما يلي، نوضح أبرز الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية في ظل الاقتصاد الرقمي:

❖ **الفرص:**

١. **تعزيز النمو الاقتصادي:** الاقتصاد الرقمي يفتح آفاقاً واسعة للنمو الاقتصادي من خلال تمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق جديدة وممارسة الأعمال التجارية عبر الإنترنت. يمكن للشركات في هذه الدول استغلال منصات التجارة الإلكترونية للتوسع في أسواق عالمية، مما يعزز من عوائدها الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة.

٢. **تحسين الخدمات العامة:** تقنيات مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يمكن أن تحسن من جودة الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. من خلال تحليل البيانات وتحسين نظم المعلومات، يمكن للدول النامية تقديم خدمات أفضل وأكثر كفاءة لمواطنيها، مما يسهم في تطوير البنية التحتية الاجتماعية.

٣. **زيادة الشمول المالي:** التكنولوجيا المالية (Financial technology) توفر فرصاً لدعم الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك. عبر استخدام الهواتف المحمولة وتطبيقات الدفع الرقمية، يمكن للفئات الأقل حظاً الوصول إلى خدمات مالية أساسية، مما يعزز من إدماجها في النظام الاقتصادي.

٤. **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:** الاقتصاد الرقمي يشجع على الابتكار من خلال تقديم منصات لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة. توفر الموارد الرقمية والأدوات التكنولوجية فرصاً

للشباب في الدول النامية لبدء مشاريع جديدة وتحقيق أفكارهم الابتكارية، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الرقمي المحلي (McKinsey & Company 2021)

❖ **التحديات:**

١. **ضعف البنية التحتية التقنية:** العديد من الدول النامية تعاني من ضعف في البنية التحتية التقنية، مثل الإنترنت عالي السرعة وشبكات الاتصالات المتطورة. هذا النقص يعوق قدرة هذه الدول على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بشكل كامل، مما يحد من قدرتها على جذب الاستثمارات وتطوير القطاعات الرقمية.

٢. **فجوة في المهارات والمعرفة:** تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في مجال المهارات الرقمية، حيث يفتقر العديد من الأفراد إلى التدريب والتعليم المتقدم في مجالات التكنولوجيا. هذه الفجوة في المهارات تعيق قدرة القوى العاملة على التعامل مع أدوات وتطبيقات الاقتصاد الرقمي، مما يؤثر سلباً على إنتاجية الشركات وتطورها.

٣. **نقص في التمويل والاستثمار:** الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية يحتاج إلى تمويل كبير، وهو ما قد يكون صعباً للدول النامية بسبب محدودية الموارد المالية. نقص التمويل يعوق قدرة هذه الدول على تطوير البنية التحتية الرقمية، وإطلاق مشاريع تكنولوجية جديدة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

٤. **تحديات تنظيمية وتشريعية:** الاقتصاد الرقمي يتطلب أطر تنظيمية وتشريعية متطورة لضمان حماية البيانات والأمن الرقمي. العديد من الدول النامية تفتقر إلى الأطر القانونية المناسبة التي تدعم الاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى مشاكل في حماية حقوق الملكية الفكرية والأمن السيبراني، ويزيد من المخاطر المرتبطة بالمعاملات الرقمية.

٥. **التفاوت الرقمي:** هناك تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية. هذا التفاوت يعوق استفادة الأفراد في المناطق النائية من فرص الاقتصاد الرقمي ويزيد من الفجوة التنموية داخل البلد.

الاقتصاد الرقمي يقدم للدول النامية فرصاً واسعة لتعزيز النمو الاقتصادي، تحسين الخدمات العامة، زيادة الشمول المالي، وتعزيز الابتكار. ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات كبيرة تشمل ضعف البنية التحتية، فجوة المهارات، نقص التمويل، تحديات تنظيمية، والتفاوت الرقمي. لمعالجة هذه التحديات وتحقيق أقصى استفادة من الفرص،تحتاج الدول النامية إلى تطوير استراتيجيات شاملة تدعم النمو الرقمي وتعالج الفجوات الحالية في البنية التحتية والتدريب والتنظيم (Choi & Lee 2021, 102–112).

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الرقمي على السياسة التجارية في الهند

١. تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على سياسة الهند التجارية.

الهند، باعتبارها واحدة من أكبر اقتصادات العالم النامية، شهدت تحولًا ملحوظًا في القطاع الرقمي منذ إطلاق مبادرة "الهند الرقمية" في عام ٢٠١٥. هذا التحول شمل تحسين البنية التحتية الرقمية، إدخال الهوية الرقمية، وتعزيز التجارة الإلكترونية. أصبحت الهند، من خلال هذه التغيرات، نقطة محورية لدراسة كيفية تأثير الاقتصاد الرقمي على سياسات التجارة وإدارة النمو الاقتصادي، وان النمو السريع في قطاع التجارة الإلكترونية في الهند، مدفوعًا بزيادة الوصول إلى الإنترنت والهواتف الذكية، يعكس التغيرات الكبيرة في السياسة التجارية. شركات مثل Flipkart و Amazon India لعبت دورًا كبيرًا في هذا القطاع، مما يجعل الهند مثالًا مهمًا لفهم كيف يمكن أن يؤثر الاقتصاد الرقمي على السياسة التجارية وتطوير استراتيجيات النمو، وان الهند بفضل جهودها الكبيرة في رقمنة الاقتصاد، تقدم نموذجًا مثيرًا للاهتمام. من خلال تحليل الحالة الهندية، نتمكن من فهم كيفية تأثير التحولات الرقمية على السياسات التجارية في بلد نامٍ ذو اقتصاد كبير. الحكومة الهندية اعتمدت استراتيجيات متعددة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، مما أدى إلى تحسين كفاءة التجارة الداخلية والدولية (عبد الرحمن ٢٠٢١، ٤٥-٦٧).

التحولات الرقمية في الهند شملت تبسيط الإجراءات التجارية عبر الأنظمة الإلكترونية، مما أدى إلى تقليل البيروقراطية وتسريع المعاملات. التجارة الإلكترونية أصبحت قناة رئيسية للتوسع في الأسواق العالمية، مما ساعد الشركات الهندية في تعزيز صادراتها وفتح أسواق جديدة، ولكن هناك أيضًا تحديات، مثل التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى الحاجة لمواجهة المخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. تحليل كيفية تعامل الهند مع هذه التحديات يوفر رؤى قيمة حول كيفية تحسين السياسات التجارية في سياق التحولات الرقمية، وبالتالي، دراسة الحالة الهندية توفر نموذجًا غنيًا لفهم كيف يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة من الاقتصاد الرقمي لتعزيز سياساتها التجارية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (تقرير وزارة التجارة والصناعة الهندية ٢٠٢٣).

أ. تحليل البيانات والتقارير الاقتصادية لدراسة التحولات التجارية في هذه الدول.

١. تحسين كفاءة التجارة الداخلية

المؤشر	قبل الرقمنة	بعد الرقمنة	التغير(%)
متوسط وقت المعاملات (أيام)	15	5	-66.7%
تكلفة المعاملات (دولار)	200	100	-50%
رضا العملاء (مؤشر من ١ إلى ١٠)	6	8	+33.3%

المصدر: (تقرير وزارة التجارة والصناعة الهندية ٢٠٢٣)

التحليل:

- **متوسط وقت المعاملات:** انخفاض كبير من ١٥ يومًا إلى ٥ أيام يعكس تحسينًا ملحوظًا في كفاءة العمليات التجارية بعد إدخال التقنيات الرقمية. هذا الانخفاض بنسبة ٦٦,٧% يعني أن الرقمنة ساعدت على تسريع المعاملات وتقليل التأخير.
- **تكلفة المعاملات:** انخفضت تكلفة المعاملات بنسبة ٥٠%، مما يشير إلى تحسين في الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية بسبب استخدام الأنظمة الرقمية.
- **رضا العملاء:** زيادة مؤشر رضا العملاء من ٦ إلى ٨ (+٣٣,٣%) تعكس تأثير الرقمنة الإيجابي على تجربة العملاء، حيث أصبحت المعاملات أسرع وأقل تكلفة.

٢. تأثير الرقمنة على الشركات الصغيرة والمتوسطة

المؤشر	الشركات الصغيرة	الشركات الكبيرة	التغير (%)
نمو الإيرادات (سنة ٢٠٢٣)	12%	8%	+4%
حصة السوق الرقمية	15%	60%	–
عدد الشركات الرقمية الجديدة	10,000	1,500	–

المصدر(دراسات من غرفة التجارة الهندية ٢٠٢٤)

التحليل:

- **نمو الإيرادات:** الشركات الصغيرة أظهرت نموًا أكبر في الإيرادات بنسبة ١٢% مقارنة بالشركات الكبيرة التي سجلت ٨%. هذا يشير إلى أن الرقمنة قد وفرت فرصًا أكبر للشركات الصغيرة لزيادة إيراداتها بفضل تحسين الوصول إلى الأسواق الرقمية.
- **حصة السوق الرقمية:** الشركات الصغيرة تشكل ١٥% من حصة السوق الرقمية مقارنةً بـ ٦٠% للشركات الكبيرة. هذا الفارق يعكس التركيز الأكبر للشركات الكبيرة على السوق الرقمية، لكن الشركات الصغيرة بدأت تلعب دورًا متزايدًا.
- **عدد الشركات الرقمية الجديدة:** الشركات الصغيرة أسست ١٠,٠٠٠ شركة رقمية جديدة، بينما الشركات الكبيرة أسست ١,٥٠٠ فقط، مما يوضح تزايد الابتكار والنمو في قطاع الشركات الصغيرة.

٣. تأثير التجارة الإلكترونية على الصادرات

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	نسبة التجارة الإلكترونية (%)	التغير (%)
2020	300	5	–
2021	320	8	+6.7%
2022	340	12	+6.3%

المصدر(تقارير وزارة التجارة، بيانات من شركات التجارة الإلكترونية الهندية ٢٠٢٢)

التحليل:

- **إجمالي الصادرات:** زيادة مطردة في الصادرات من ٣٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى ٣٤٠ مليار دولار في ٢٠٢٢ تشير إلى أن التجارة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في نمو الصادرات.
- **نسبة التجارة الإلكترونية:** ارتفاع نسبة التجارة الإلكترونية من ٥% في ٢٠٢٠ إلى ١٢% في ٢٠٢٢ يعكس التوسع الكبير في استخدام التجارة الرقمية. هذا الارتفاع يعزز قدرة الشركات الهندية على الوصول إلى أسواق جديدة وتحقيق مزيد من النمو.

٤. التحولات في السياسات التجارية

السياسة	قبل الرقمنة	بعد الرقمنة	التغير
قوانين التجارة الإلكترونية	غير موجودة	تم إدخال قوانين جديدة	–
حماية البيانات	قوانين ضعيفة	قوانين متقدمة لحماية البيانات	–
تشجيع الابتكار	محدود	استراتيجيات دعم الابتكار والتكنولوجيا	–

المصدر(تشريعات حكومية، تقارير من وزارة التكنولوجيا ٢٠٢٢)

التحليل:

- **قوانين التجارة الإلكترونية:** قبل الرقمنة، لم تكن هناك قوانين محددة للتجارة الإلكترونية، ولكن بعد الرقمنة تم إدخال قوانين جديدة لتأطير وتنظيم هذا القطاع، مما يعكس تزايد أهمية التجارة الرقمية.
- **حماية البيانات:** انتقلت الهند من قوانين ضعيفة إلى قوانين متقدمة لحماية البيانات، مما يعزز الأمان الرقمي ويزيد من ثقة الشركات والمستهلكين في التجارة الإلكترونية.
- **تشجيع الابتكار:** تحولت سياسات تشجيع الابتكار من كونها محدودة إلى استراتيجيات دعم شاملة، مما يعكس توجه الحكومة لدعم التكنولوجيا والابتكار كعوامل رئيسية للنمو الاقتصادي.

٥. التحليل الاقتصادي

المؤشر	القيمة	التغير عن السنة السابقة(%)
استثمارات في التكنولوجيا (مليار دولار)	15	+20%
نمو الناتج المحلي الإجمالي الرقمي(%)	7%	+1%
توظيف في القطاع الرقمي (آلاف الوظائف)	2,000	+10%

المصدر(تقارير اقتصادية من البنك المركزي الهندي، بيانات من مراكز البحث الاقتصادي ٢٠٢٣)

التحليل:

- **استثمارات في التكنولوجيا:** زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا بنسبة ٢٠% تعكس التزام الحكومة والقطاع الخاص بتطوير البنية التحتية الرقمية ودعم الابتكار.

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي الرقمي:** نمو الناتج المحلي الإجمالي الرقمي بنسبة ٧% مع زيادة قدرها ١% عن السنة السابقة يشير إلى تأثير إيجابي للرقمنة على الاقتصاد الكلي.
- **توظيف في القطاع الرقمي:** نمو توظيف القطاع الرقمي بنسبة ١٠% يعكس زيادة في الطلب على المهارات الرقمية والوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا، مما يعزز النمو الاقتصادي.

ج. تأثير التكنولوجيا على التجارة الإلكترونية:

في السنوات الأخيرة، أحدثت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ثورة في عالم التجارة الإلكترونية، محققة تغييرات جذرية في كيفية تعامل الشركات مع الأسواق والعملاء. الذكاء الاصطناعي، بفضل قدرته على معالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة وكفاءة، قد مكن الشركات من تحسين تجربة العملاء من خلال تخصيص العروض والمنتجات بناءً على سلوك وتفضيلات العملاء الفردية. على سبيل المثال، يمكن للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالمنتجات التي قد يهتم بها العملاء بناءً على مشترياتهم السابقة وتصفحهم، مما يعزز من احتمالية إتمام عمليات الشراء (شركة الاتصالات الجزائرية ٢٠٢١).

في الوقت نفسه، ساهمت البيانات الضخمة في تمكين الشركات من جمع وتحليل كميات هائلة من المعلومات حول السوق، بما في ذلك الاتجاهات الاقتصادية وتفضيلات المستهلكين. هذا التحليل العميق يمكن الشركات من اتخاذ قرارات تجارية مدروسة وتحسين استراتيجياتها التسويقية والإدارية بشكل أكثر دقة. علاوة على ذلك، فإن تكامل تقنيات البيانات الضخمة مع أدوات الذكاء الاصطناعي قد عزز من القدرة على إجراء عمليات تحسين مستمرة ومراقبة فعالة للأداء، وتلعب التجارة الإلكترونية دورًا متزايد الأهمية في تعزيز العلاقات التجارية الدولية، حيث توفر منصة سهلة وفعالة للتواصل والتجارة بين الشركات من مختلف أنحاء العالم. من خلال التجارة الإلكترونية، يمكن للشركات الوصول إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى وجود مادي في تلك الأسواق، مما يقلل من التكاليف ويزيد من فرص التوسع العالمي، وكما تسهم التجارة الإلكترونية في تبسيط عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تسهيل إجراءات الشراء والبيع عبر الحدود. مع إمكانية الوصول إلى البيانات العالمية وتطبيق تقنيات التحليل الحديثة، يمكن للشركات تحسين استراتيجياتها لتناسب مختلف الأسواق الدولية. وبذلك، تساهم التجارة الإلكترونية في تعزيز الشراكات التجارية العالمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول بطرق كانت صعبة التحقيق قبل ظهور هذه التقنيات، وان تأثير التقنيات الحديثة على التجارة الإلكترونية يعزز من كفاءتها وقدرتها على التوسع الدولي، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات التجارية بين الدول ويخلق فرصًا جديدة للنمو والابتكار على المستوى العالمي (مجموعة الاتصالات السعودية ٢٠٢٢).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكننا التأكيد على أن الاقتصاد الرقمي قد أحدث ثورة عميقة في العلاقات التجارية الدولية، مما أدى إلى تحولات جذرية في كيفية إدارة السياسات التجارية والتفاعل مع الأسواق العالمية. لقد برزت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل كعوامل رئيسية في تشكيل المشهد التجاري الدولي، حيث أثرت بشكل كبير على كفاءة التجارة، ديناميكيات السوق، وسلاسل الإمداد، ولقد أثبتت نتائج البحث أن الرقمنة قد حسنت بشكل ملحوظ كفاءة التجارة الداخلية وخفضت تكاليف المعاملات، مما أسهم في تعزيز رضا العملاء ونمو الإيرادات. كما أظهرت الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد استفادت بشكل كبير من التوسع في التجارة الإلكترونية، حيث تمكنت من زيادة حصتها في السوق الرقمية وفتح أسواق جديدة. في الوقت نفسه، برزت التحديات المتعلقة بالتفاوت الرقمي وحماية البيانات، مما يتطلب استراتيجيات متكاملة للتعامل معها بفعالية.

الاستنتاجات:

١- أسهمت الرقمنة في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطين بالمعاملات التجارية، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات التجارية.
٢- استفادت الشركات الصغيرة بشكل أكبر من التحول الرقمي من خلال نمو الإيرادات وزيادة الابتكار، بينما حققت الشركات الكبيرة أيضًا تقدمًا ملحوظًا في السوق الرقمية.
٣- ساهمت التجارة الإلكترونية في زيادة الصادرات وتعزيز قدرة الشركات الهندية على الوصول إلى أسواق جديدة، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للرقمنة على التجارة الدولية.
٤- شمل التحول الرقمي إدخال قوانين جديدة وتحديث استراتيجيات حماية البيانات وتشجيع الابتكار، مما يعكس استجابة الحكومة للتحديات والفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.
٥- ارتفعت الاستثمارات في التكنولوجيا والناتج المحلي الإجمالي الرقمي، مع زيادة في توظيف القطاع الرقمي، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للرقمنة على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

١- ينبغي على الحكومات والهيئات التنظيمية العمل على تحديث السياسات التجارية لتتماشى مع التغيرات الرقمية، بما في ذلك إدخال تشريعات جديدة لحماية البيانات وتعزيز الابتكار التكنولوجي.
٢- يتعين بذل جهود إضافية لسد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية لضمان استفادة جميع الشركات من فرص الاقتصاد الرقمي.
٣- يجب على الشركات والحكومات تعزيز استراتيجيات الأمان السيبراني لحماية البيانات وتحقيق ثقة أكبر لدى العملاء والشركاء التجاريين.

٤- ينبغي دعم الابتكار التكنولوجي من خلال الاستثمارات في البحث والتطوير وتقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي.

٥- الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل البيانات لتحسين استراتيجيات التسويق والتجارة واتخاذ قرارات تجارية مستنيرة.

المصادر باللغة العربية:

١. البرغوثي، أحمد. ٢٠٢٠. تأثير التقنيات الحديثة على التجارة الدولية في العالم العربي. مجلة الاقتصاد الدولي، ١٥(٢).

٢. الجوهري، نادر. ٢٠٢٠. التكنولوجيا والابتكار في تعزيز العلاقات التجارية الدولية. دار الثقافة العربية.

٣. زيدان، محمود. ٢٠٢٠. التحولات الرقمية وأثرها على التجارة في الشرق الأوسط. مجلة التجارة الدولية، ١٨(٣).

٤. سليمان، علي. ٢٠٢١. الاستراتيجيات الحديثة للتجارة الإلكترونية في الدول النامية. مجلة إدارة الأعمال، ٢٢(١).

٥. شركة الاتصالات الجزائرية.٢٠٢١. التحول الرقمي في الجزائر: تحديات وفرص. تم الاسترجاع من [algérie-telecom.dz](https://www.algerie-telecom.dz)

٦. صندوق النقد العربي. ٢٠٢٢. أثر الرقمنة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. تم الاسترجاع من [arabmonetaryfund.org](https://www.arabmonetaryfund.org/ar)

٧. عبد الرحمن، سعاد. ٢٠١٩. الاقتصاد الرقمي ومستقبل التجارة الإلكترونية في العالم العربي. دار النهضة العربية.

٨. العيساوي، خالد. ٢٠٢١. التجارة الإلكترونية وأثرها على السياسات الاقتصادية في الدول العربية. مجلة العلوم الإدارية، ٣٣(٤).

٩. مجموعة الاتصالات السعودية (2022) .(STC). تقرير التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في المملكة. تم الاسترجاع من [stc.com.sa](https://www.stc.com.sa)

١٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية. ٢٠٢٢. تقرير التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع من [mep.gov.sa](https://www.mep.gov.sa).

١١. وزارة التجارة والصناعة الهندية. ٢٠٢٣. تقرير سنوي حول التجارة الإلكترونية والسياسات التجارية. https://commerce.gov.in/wp-content/uploads/2023/

١٢. تقارير وزارة التجارة، بيانات من شركات التجارة الإلكترونية الهندية، ٢٠٢٢، على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/osg2023d1_ar.pdf
١٣. تشريعات حكومية، تقارير من وزارة التكنولوجيا،٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: /https://www.independentarabia.com/node
١٤. تقارير اقتصادية من البنك المركزي الهندي، بيانات من مراكز البحث الاقتصادي، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: /https://data.albankaldawli.org/country
١٥. دراسات من غرفة التجارة الهندية، تقارير من شركات أبحاث السوق.٢٠٢٤، https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/event-and

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul rahman, Suad. 2019. The digital economy and the future of e-commerce in the Arab world. Dar Al Nahda Al Arabiya.
2. Algerian Telecom Company. 2021. Digital Transformation in Algeria: Challenges and Opportunities. Retrieved from [algérie-telecom.dz](https://www.algerie-telecom.dz)
3. Al-Issawi, Khaled. 2021. E-commerce and its impact on economic policies in Arab countries. Journal of Administrative Sciences, 33(4).
4. Al-Jawhari, Nader. 2020. Technology and Innovation in Strengthening International Trade Relations. Dar Al-Thaqafa Al-Arabiya.
5. Arab Monetary Fund. 2022. The Impact of Digitization on Economic Growth in Arab Countries. Retrieved from [arabmonetaryfund.org](https://www.arabmonetaryfund.org/ar)
6. Barghouthi, Ahmed. 2020. The Impact of Modern Technologies on International Trade in the Arab World. Journal of International Economics, 15(2).
7. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies. W. W. Norton & Company.
8. Brynjolfsson, E., & McElheran, K. (2016). The Dawn of the Age of Artificial Intelligence: The Impact of AI on Business and Society. Journal of Economic Perspectives, 30(1), 23-48. [DOI: 10.1257/jep.30.1.23](https://doi.org/10.1257/jep.30.1.23)
9. Choi, C., & Lee, H. (2021). Big Data Analytics in Global Trade: Opportunities and Challenges. International Journal of Information Management, 56, 102-112. [DOI: 10.1016/j.ijinfomgt.2020.102112](https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2020.102112)
10. Deloitte. (2022). Global Digital Transformation Survey. Retrieved from [deloitte.com](https://www2.deloitte.com/global/en.html).
11. IMF. (2023). The Impact of Digitalization on Trade and Economic Growth. International Monetary Fund. Retrieved from

[imf.org](https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/02/16/The-Impact-of-Digitalization-on-Trade-and-Economic-Growth-501558.

12. Indian Ministry of Commerce and Industry. 2023. Annual Report on E-Commerce and Trade Policies.
13. Kumar, V., & Kim, Y. (2019). Digital Economy and Global Trade: A New Paradigm. Harvard Business Review. Retrieved from hbr.org
14. McKinsey & Company. 2021. The Future of Digital Economy: Trends and Insights. Retrieved from [mckinsey.com](https://www.mckinsey.com)
15. Ministry of Commerce and Industry, Government of India. (2023). Annual Report on E-Commerce and Trade Policy. Retrieved from [gov.in](https://www.gov.in)
16. Porter, M. E. (2020). Competitive Advantage in the Digital Age: Strategy for the Next Generation. Journal of Business Strategy, 41(3), 56-63. [DOI: 10.1108/JBS-04-2019-0074](https://doi.org/10.1108/JBS-04-2019-0074).
17. Saudi Ministry of Economy and Planning. 2022. Digital Transformation Report in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from [mep.gov.sa](https://www.mep.gov.sa).
18. Saudi Telecom Group (STC). (2022). Digital Transformation and E-Commerce Report in the Kingdom. Retrieved from [stc.com.sa](https://www.stc.com.sa)
19. Suleiman, Ali. 2021. Modern Strategies for E-Commerce in Developing Countries. Journal of Business Administration, 22(1).
20. Tapscott, D. (2016). The Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World. Penguin Books.
21. World Bank. (2022). World Development Report 2021: Data, Digitalization, and Development. Retrieved from [worldbank.org](https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021(
22. Zidane, Mahmoud. 2020. Digital Transformations and Their Impact on Trade in the Middle East. Journal of International Trade, 18(3).